الأمم المتحدة

TD/B/C.II/L.5/Add.2

Distr.: Limited
5 May 2011
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
الدورة الثالثة
جنيف، ٢-٦ أيار/مايو ٢٠١١

مشروع تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية عن أعمال دورتها الثالثة

المحتويات

الصفحة

أولاً - موجز أعده الرئيس ٢
تعزيز القدرات الإنتاجية من أجل التنمية، بوسائل منها تدعيم سياسات تنظيم المشاريع وتحسين السياسات المتعلقة بالعلم والابتكار ٢

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً – موجز أعده الرئيس

تعزيز القدرات الإنتاجية من أجل التنمية، بوسائل منها تدعيم سياسات تنظيم المشاريع وتحسين السياسات المتعلقة بالعلم والابتكار

(البند ٥ من جدول الأعمال)

١- افتتحت الدورة بمداخلة من وكيل الأمين العام للأونكتاد، الذي قال إن للعلم والتكنولوجيا والابتكار دوراً محورياً في التنمية المستدامة وتحسين رفاه الإنسان، وإن ظلت قدرة البلدان على تطوير التكنولوجيا والوصول إليها واستخدامها متفاوتةً بقدر كبير. لذا كان الهدف الرئيسي للأونكتاد مساعدة البلدان النامية في تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار. ويُنشَد ذلك عبر الدعامات الثلاث التي يقوم عليها عمل المنظمة. فعلى سبيل المثال، تشكل استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار دعامةً لبناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار عبر تقييم السياسات والقدرات الوطنية ومساهمةً في تحديد الممارسات الجيدة وتقاسم البلدان النامية للتجارب في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، بينما تحلل التقارير من قبيل *تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام ٢٠١٠* دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في تحسين الأمن الغذائي بينما استكشف *تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٠* الدور المحتمل لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال تكوين أسر معيشية جديدة وتحسين إنتاجية المؤسسات التي تعنى بالفقراء مباشرةً.

٢- ولدى عرض الجانب المتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار من بند جدول الأعمال، ناقشت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في التحول الهيكلي والتنمية الاقتصادية. فأوضحت أنه في الوقت الذي أصبحت فيه المعرفة أهم من حيث الإنتاج، والتجارة والاستثمار، ظلت الفجوات واسعةً بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية من حيث القدرات التكنولوجية. ومضت تؤكد أهمية الطبيعة النظامية للابتكار والتعلّم التكنولوجي، وكيف أصبح ذلك سبباً جعل مفهوم نظام الابتكار الوطني العامل المؤطر على نحو متزايد لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في العديد من البلدان المتقدمة وفي عدد متزايد من البلدان النامية. ونتيجة لذلك، توسّع نطاق وضع سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار بقدر كبير ليتجاوز البحث والتطوير. ثم فسّرت المديرة بعض الخصائص المميزة للعلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية، من قبيل (أ) دور الابتكار التراكمي والروتيني؛ (ب) الحاجة إلى قدرات استيعابية في الشركات والمنظمات؛ (ج) تأثير السياق في الابتكار وكيف يمكن للسياسات والبيئات الاجتماعية الثقافية أن تحدد مسار التغيير؛ (د) وجاهة المعرفة الضمنية؛ (هـ) ضرورة وضع أطر مؤسسية وسياساتية تدعم الوصول إلى المعرفة ونشرَها وتكييفَها واستخدامَها؛ (و) كيف كانت السياسات العامة حاسمة في إنشاء هذه الأطر. وذكرت المديرة بعض القضايا التي يمكن تناولها في سياسات العلم والتكنولوجيا

والابتكار، مثل تنمية رأس المال البشري، ودعم الروابط داخل نظام الابتكار، وتسويق البحث، والأطر التنظيمية، والتمويل وقضايا أخرى. وذكرت أهمية دمج هذه السياسات بالكامل في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وختمت عرضها بالإشارة إلى الأنشطة الرئيسية لشعبتها حيث ترمي إلى دعم وضع سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار والعمل التحليلي المنشور عبر *تقرير اقتصاد المعلومات وتقرير التكنولوجيا والابتكار*.

٣- وتناولت السيدة جوليا لين، مديرة برنامج علم سياسة العلم والابتكار في مؤسسة العلوم الوطنية للولايات المتحدة، مسألة كيفية تعزيز النظم الإيكولوجية للابتكار. ومن النقاط المهمة في ذلك تمويل الابتكار، من حيث كل من الأولويات والمستويات التي يمكن أن تضمن نتيجة إيجابية. ويعد فهم عناصر النظام الإيكولوجي الخطوة الأولى. وللقيام بذلك، من اللازم وضع "علم سياسة العلم والابتكار" يوجه سياسة الابتكار. ومن المهم أيضاً تقييم الفجوات القائمة في مجال المعرفة ووضع خارطة طريق للعمل. ومن الضروري التنسيق فيما بين المؤسسات العلمية من أجل الحدّ من ازدواجية الأنشطة وتبديد الموارد. ومن المهم أيضاً اكتشاف كيفية تأثر الاقتصاد بالاستثمارات في مجال العلم والابتكار. وبالإضافة إلى واضعي السياسات ورجال الاقتصاد، يرى البعض أن من المفيد إشراك العلماء والمبتكرين الحاليين لما لهم من معرفة أولية قيّمة للمساعدة في تحديد العائد من الاستثمار في مجال البحث العلمي. ويعدّ القياس مهماً أهميةَ تطوير الهياكل الأساسية للبيانات المستهدَفة لدى قياس هذه العائدات والتي يمكن أن تساهم في وضع سياسة قائمة على الدليل. ويقتضي وضع القياس شراكات إيجابية ووجيهة فيما بين واضعي السياسات، والمؤسسات الأكاديمية والشركات. ولا تزال بيانات الملكية الفكرية قياساً مفيداً حيث تبيّن كيف ينتقل الابتكار من مرحلة البحث في المؤسسات الأكاديمية إلى الشركات والتسويق.

٤- وأعقب هذا العرض تأملات بشأن وضع استراتيجيات العلم والتكنولوجيا والابتكار من منظور أحد البلدان الأقل نمواً، قدمها الممثل الدائم لليسوتو. فقال إن مزايا البلدان النامية فيما يخص اللحاق بركب التكنولوجيا بزيادة المشاركة في التجارة وتدفقات الاستثمارات لن تتحقق إلاّ إذا كان لهذه البلدان رأس المال البشري والآلية المؤسسية لنظام وطني للابتكار. وقد أشارت أعمال الأونكتاد في مجال استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك الأعمال المضطلع بها في بلده، إشارةً محددة إلى ضرورة دمج العلم والتكنولوجيا والاستثمار في سياسة التنمية الشاملة، وأورد عدداً من التوصيات المتعلقة بالأنشطة والقطاعات ذات الأولوية. وثمة عنصر معيّن هو سياسة الملكية الفكرية حيث كثيراً ما لا يُستفاد بالكامل من أحكام جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة؛ وتعدّ الأنشطة العلمية والابتكارية الصادرة عن مؤسسات عمومية مجالاً آخر يمكن الاستفادة منه أكثر بالنسبة إلى البلدان النامية. ووُضع عدد من التوصيات، منها دعم نهج قائم على النظم إزاء سياسة الابتكار وإبراز هذا النهج. وبالنسبة إلى بلدان مثل ليسوتو، التي هي في المراحل الأولى من عملية اللحاق بالركب

التكنولوجي، تتوقف قدرات الابتكار بشكل حاسم على القدرة على إقامة الروابط فيما بين الجهات الفاعلة المعنية بإنتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها داخل البلد، إضافة إلى إقامة الروابط مع بقية العالم. وللأونكتاد دور واضح في مجال تهيئة بيئة دولية تمكّن من ظهور هذه الروابط وتدعم هذا الظهور.

٥- وشدد رئيس فرع العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، في شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بالأونكتاد، في عرضه بشأن أهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان المتدني دخلها، على أن من المهم إدراك أن العلم والتكنولوجيا والابتكار عامل يشمل جميع قطاعات الاقتصاد وأنه نادراً ما كان العلم والتكنولوجيا والابتكار عاملاً حيوياً بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما هو الآن. بيد أنه إذا كانت التكنولوجيا، بشقيها التقليدي والجديد، تتيح فرصاً لتحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية، فإن نموها يتميَّز بتفاوت الوصول إليها واستخدامها، داخل الأمم وفيما بينها. إذ يمكن إرجاع الاختلافات العالمية في مجال الرفاه الاقتصادي والاجتماعي جزئياً إلى اختلاف مستويات التكنولوجيا وانتشارها. بل الواقع أن التكنولوجيا أصبحت الخط الفاصل بين التنمية والتخلف. والآن يتحول العالم بسرعة كبيرة بسلطان هذه التكنولوجيا.

٦- ومن الناحية الاستراتيجية، لا تختلف المبادئ الكامنة اختلافاً أساسياً بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. فالابتكار والبحث والتطوير عوامل مترابطة بشكل دقيق وبدون كتلة حرجة من القدرة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار على الاضطلاع بأنشطة البحث والتطوير والابتكار، سيكون أداء دورة العلم والتكنولوجيا والابتكار ناقصاً وستترتب عليه آثار ضارة بالنمو الاقتصادي. وأوضح رئيس فرع العلم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مختلف أنواع ومستويات القدرات التكنولوجية التي تحتاج البلدان النامية إلى تحقيقها. فأوضح كيف أن استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار تتناول، على أساس كل حالة قطرية، العديد من التحديات السياساتية التي جاءت بها قضية العلم والتكنولوجيا والابتكار وذكر استعراضات السياسات التي تمت مؤخراً والاستنتاجات العامة المشتركة بين معظمها. وكانت أكثر التوصيات المتعلقة بالعمل السياساتي تردداً تلك المتعلقة بتحسين الدعم السياسي، وتحسين التمويل ودعم تطوير محاور العلم والتكنولوجيا والابتكار والمجمعات التكنولوجية، كل ذلك بشراكة مع جميع الجهات صاحبة المصلحة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار ومع تحسين الروابط فيما بين هذه الجهات، وضرورة وضع نهج وطني للنظم الابتكارية.

٧- وفي معرض المناقشة التي أعقبت ذلك، تقاسمت وفود كل من غانا، والجمهورية الدومينيكية وبيرو تجاربها فيما يتعلق بتنفيذ استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار وأعربت عن تقديرها للدعم الذي تلقته من الأونكتاد عبر هذا البرنامج، ووضع وفد رواندا رسمياً طلباً لاستعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في بلده. ودعت بعض

الوفود الشركات الإنمائيين إلى النظر في دعم هذا البرنامج كجزء من مساهمتها في أنشطة التعاون التقني للأونكتاد. وبما أن عدة بلدان في أمريكا اللاتينية أجرت مؤخراً استعراضات لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، جرت الإشارة أيضاً إلى أن الأونكتاد قد ينظم حدثاً إقليمياً لتحديد المجالات التي يمكن فيها تعزيز التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار على الصعيد الإقليمي.

٨- وأكدت المناقشة الحاجة العامة إلى سياسة وأنشطة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق التنمية. وأثيرت مسألة بشأن اتجاه العلاقة السببية القائمة بين التنمية وأنشطة العلم والتكنولوجيا والابتكار. وتعلّق سؤال آخر بإمكانية تكرار النهج النظامي على النحو الموصوف في العرض الذي قدمته السيدة لين. وفيما يتعلق بمسألة زيادة الإنتاجية في شركات البلدان النامية، تظل المشكلة الأساسية هي أن كثيراً ما لا يراعى الفقراء عند وضع سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار. وتمثل السؤال الأساسي في التالي: كيف يبتكر الفقراء أنفسهم من الفقر؟ وتعلق سؤال آخر باستراتيجية تنفيذ سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار - إذ كثيراً ما تُترك هذه السياسات على الورق، دون نتائج عملية. وختاماً تناول تعليق بشكل خاص دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في وضع هياكل أساسية مقاوِمة للكوارث.

٩- وأكدت أمانة الأونكتاد أن ثلاث قضايا تكمن في الأسئلة المذكورة. أولها الحاجة إلى دمج العلم والتكنولوجيا والابتكار في السياسة الإنمائية الشاملة. والثانية هي إدراك أن التنمية المستدامة تقوم بشدة على العلم والتكنولوجيا والابتكار. وأخيراً، من الواجب أن تحظى سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار وعملية بناء القدرات المؤسسية بالأولوية القصوى، لما يشكل ذلك من عامل حاسم في تحسين القدرة الاستيعابية للتكنولوجيا.